

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

إذا تاب القاذف قبلت شهادته وتوبته إن يكذب نفسه .

مسألة : قال : وإذا تاب القاذف قبلت شهادته .

حملته أن القاذف إن كان زوجا فحقق بيته أو لعان أو كان أجنبيا فتحققه بالبينة أو بإقرار المقدوف لم يتعلّق بقذفه فسق ولا حد ولا رد شهادة وإن لم يتحقق قذفه بشيء من ذلك المتعلق به وجوب الحد عليه والحكم بفسقه ورد شهادته لقوله تعالى { والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهادة فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون } فإن تاب لم يسقط عنه الحد وزال الفسق بلا خوف وتقبل شهادته عندنا وروي ذلك عن عمر وأبي الدرداء وابن عباس وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد و الشعبي و الزهري و عبد الله بن عتبة و جعفر بن أبي ثابت و أبو الزناد و مالك و الشافعي و البهري و إسحاق و أبو عبيد و ابن المنذر وذكره ابن عبد البر عن يحيى بن سعيد وربيعه وقال ضريح و الحسن و النخعي و سعيد بن جبير و الثوري و أصحاب الرأي : لا تقبل شهادته إذا جلد وإن تاب وعن أبي حنيفة ترد شهادته قبل الجلد وإن لم يتبع فالخلاف معه في فصلين : .
أحدهما : أنه عندنا تسقط شهادته بالقذف إذا لم يتحققه وعند أبي حنيفة و مالك لا تسقط إلا بالجلد .

والثاني : أنه إذا تاب قبلت شهادته وإن جلد وعند أبي حنيفة لا تقبل وتعلق بقوله تعالى : { ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا } وروي ابن ماجة بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : [لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود في الإسلام] واحتج في الفصل الآخر بأن القذف قبل حصول الجلد يحوز أن تقوم به البينة فلا يجب به التفسيق . ولنا في الفصل الأول إجماع الصحابة هم فإنه يروى عن عمر هـ أنه كان يقول لأبي بكر حين يشهد على المغيرة بن شعبة : تب أقبل شهادتك ولم ينكر ذلك منكر فكان إجماعا قال سعيد ابن المسيب : شهد على المغيرة ثلاثة رجال : أبو بكرة ونافع بن الحارث وشبل بن معبد وكل زياد فجلد عمر الثلاثة وقال لهم : توبوا تقبل شهادتكم وتاب رجلان وقبل عمر شهادتهما وأبو أبو بكرة فلم يقبل شهادته وكان قد عاد مثل النصل من العبادة ولأنه تائب من ذنبه فقبلت شهادته كالتأيب من الزنا يتحققه أن الزنا أعظم من القذف به وكذلك قتل النفس التي حرم الله وسائر الذنوب إذا تاب فاعلها قبلت شهادته فهذا أولى وأما الآية فهي حجة لنا فأنه استثنى التائبين بقوله تعالى : { إلا الذين تابوا } والاستثناء من النفي إثبات فيكون تقديره { إلا الذين تابوا } فاقبلوا شهادتهم وليسوا بفاسقين فإن قالوا : إنما يعود

الاستثناء إلى الجملة التي تليه بدليل أنه لا يعود إلى الجلد قلنا : بل يعود إليه أيضا لأن هذه الجمل معطوف بعضها على بعض بالواو وهي للجمع يجعل الجمل كلها كالجملة الوحيدة فيعود الاستثناء إلى جميعها إلا ما منع منه مانع ولهذا قال النبي A : [لا يؤمن الرجل الرجل في بيته ولا يجلس على تكرمه إلا بإذنه] عاد الاستثناء إلى الجملتين جميعا ولأن الاستثناء يغاير ما قبله فعاد إلى الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو كالشرط فإنه لو قال : امرأته طالق وعده حر إن لم يقم عاد الشرط إليهما كذا الاستثناء بل عود الاستثناء إلى رد الشهادة أولى لأن رد الشهادة هو المأمور به فيكون هو الحكم والتفسيق خرج مخرج الخبر والتعليق لرد الشهادة فعود الاستثناء إلى الحكم المقصود أولى من رده إلى التعليق وحديثهم ضعيف يرويه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف قال ابن عبد البر : لم يرفعه من روايته حجة وقد روي من غير طريقه ولم تذكر فيه هذه الزيادة فدل ذلك على أنها من غلطة ويدل على خطئه قبول شهادة كل محدود في غير القذف بعد توبته ثم لو قدر صحته المراد به من لم يتبع بدليل كل محدود تائب سوى هذا .

وأما الفصل الثاني : فدليلنا فيه الآية فإنه رتب على رمي المحسنات ثلاثة أشياء : إيجاب الجلد ورد الشهادة والفسق فيجب أن يثبت رد الشهادة بوجود الرمي الذي لم يمكنه تحقيقه كالجلد ولأن الرمي هو المعصية والذنب الذي يستحق به العقوبة وتثبت به المعصية الموجبة لرد الشهادة والحد كفارة وتطهير فلا يجوز تعليق رد الشهادة به وإنما الجلد ورد الشهادة حكمان للقذف فيثبتان جميعا به وتختلف استيفاء أحدهما لا يمنع ثبوت الآخر وقولهم : إنما يتحقق بالجلد لا يصح لأن الجلد حكم القذف الذي تعذر تحقيقه فلا يستوفى قبل تحقيق القذف وكيف يجوز أن يستوفى حد قبل تحقيق سببه ويصير متحققا بعده ؟ هذا باطل .

فصل : والقاذف في الشتم ترد شهادته وروايته حتى يتوب والشاهد بالزنا إذا لم تكمل البينة تقبل روايته دون شهادته وحكي عن الشافعي أن شهادته لا ترد .

ولنا أن عمر لم يقبل شهادة أبي بكرة وقال له : تب أقبل شهادتك وروايته مقبولة ولا نعلم خلافا في قبول رواية أبي بكرة و مع رد عمر شهادته .
مسألة : قال : وتبته أن يكذب نفسه .

ظاهر كلام أحمد الخرجي أن توبه القاذف إكذاب نفسه فيقول : كنت : كذبت فيما قلت وهذا منصوص الشافعي و اختيار الاصطخري من أصحابه قال ابن عبد البر : ومن قال هذا سعيد بن المسيب و عطاء و طاوس و الشعبي و إسحاق و أبو عبيد و أبو ثور لما روى الزهري عن سعيد بن المسيب [عن عمر عن النبي A أنه قال في قوله تعالى : { إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم }] قال توبته إكذاب نفسه [لأن عرض المقدوف تلوك بقذفه فإن كذابه نفسه يزيل التلوك فتكون التوبة به وذكر القاضي أن القذف إن كان سببا فالتبة

منه إكذاب نفسه وإن كان شهادة فالنوبة منه أن يقول القذف حرام باطل ولن أعود إلى ما قلت وهذا قول بعض أصحاب الشافعى قال : وهو المذهب لأنه قد يكون صادقا فلا يؤمر بالكذب والخبر محمول على الإقرار بالبطلان لأنه نوع إكذاب .

وال الأولى أنه متى علم من نفسه الصدق فيما قذف به فنوبته الاستغفار والإقرار ببطلان ما قاله وتحريمها وأنه لا يعود وإن لم يعلم صدق نفسه فنوبته إكذاب نفسه سواء كان القذف بشهادة أو سب لأنه قد يكون كاذبا في الشهادة صادقا في السب .

ووجه الأول أن الله تعالى سمي القاذف كاذبا إذا لم يأت بأربعة شهادة على الإطلاق بقوله سبحانه { لولا جاؤوا عليه بأربعة شهادة فإذا لم يأتوا بالشهادة فأولئك عند الله هم الكاذبون } فتكذيب الصادق نفسه يرجع إلى أنه كاذب في حكم الله وإن كان في نفس الأمر صادقا .

فصل : وكل ذنب تلزم فاعله النوبة منه متى تاب منه قبل الله توبته بدليل قوله تعالى { والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنبهم ومن يغفر الذنب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون * أولئك جرائمهم مغفرة من ربهم } الآية وقال : { ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غورا رحيم } لأن النبي ص قال : [من تاب من الذنب كمن لا ذنب له] وقال عمر رضي الله عنه : بقيمة عمر المؤمن لا قيمة له يدرك فيه ما فات ويحيى فيه ما أمات ويبدل الله سبحانه حسنات .

والنوبة على ضربين : باطنه وحكميه فأما الباطنة فهي بين العبد وربه تعالى فإن كانت المعصية لا توجب حفرا عليه في الحكم قبلة أجنبية أو الخلوة بها وشرب مسكر أو كذب فالنوبة منه ندم والعزم على أن لا يعود وقد روى عن النبي ص أنه قال [الندم توبة] وقيل : النوبة النصوح تجمع أربعة أشياء الندم في القلب والاستغفار باللسان وإضمار أن لا يعود ومجانبة خلطاء السوء وإن كانت توجب عليه حفرا الله تعالى أو لآدمي كمنع الزكاة والغصب فالنوبة منه بما ذكرنا وترك المظلمة حسب إمكانه بأن يؤدي الزكاة ويرد المغصوب أو مثله إن كان مثليا وإلا قيمته وإن عجز عن ذلك نوى رده متى قدر عليه فإن كان عليه فيها حق البدن فإن كان حفرا لآدمي كالقصاص وحد القذف اشترط في النوبة التمكين من نفسه وبذلها للمستحق وإن كان حفرا الله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر فنوبته أيضا بالندم والعزم على ترك العود ولا يشترط الإقرار به فإن كان لم يشتهر عنه فال الأولى له ستر نفسه والنوبة فيما بينه وبين الله تعالى لأن النبي ص قال [من أتى شيئا من هذه القاذورات فليستر بستر الله تعالى فإنه من أبدى لنا صفتته أقمنا عليه الحد] فإن الفاديمية حين أقرت بالزنا لم ينكر عليها النبي ص ذلك وإن كانت معصية مشهورة فذكر القاضي أن الأولى الإقرار به ليقام عليه الحد لأنه إذا كان مشهورا فلا فائدة في ترك إقامة الحد عليه وال الصحيح أن ترك الإقرار أولى لأن

النبي A عرض للمقر عنده بالرجوع عن الإقرار فعرض لما عز وللمقر عنده بالسرقة بالرجوع مع اشتهره عنه بإقراره وكراه الإقرار حتى أنه قيل : لما قطع السارق : كأنما أسف وجهه رمادا ولم يرد الأمر بالإقرار ولا الحث عليه في كتاب ولا سنة ولا يصح له قياس إنما ورد الشرع بالستر والاستثار والتعمير للمقر بالرجوع عن الإقرار [وقال له زال وكان هو الذي أمر ماعزا بالإقرار : زال لو سترته بثوابك كان خيرا لك] .

وقال أصحاب الشافعي : توبه هذا إقرار لقيام الحد عليه وليس ب صحيح لما ذكرنا ولأن التوبة توجد حقيقتها بدون الإقرار وهي تجب ما قبلها كما ورد في الإخبار مع ما دلت عليه الآيات في مغفرة الذنوب بالاستغفار وترك الإصرار وأما البدعة فالنوبة منها بالاعتراف بها والرجوع عنها واعتقاد ضد ما كان يعتقد منها .

فصل : ظاهر كلام أحمد و الخرقى أنه لا يعتبر في ثبوت أحكام التوبة من قبول الشهادة وصحة ولايته في النكاح إصلاح العمل وهو أحد القولين للشافعى وفي القول الآخر يعتبر إصلاح العمل إلا أن يكون ذنبه الشهادة بالزنا ولم يكمل عدد الشهود فإنه يكفي مجرد التوبة من غير اعتبار إصلاح وما عداه فلا تكفي التوبة حتى تمضي عليه سنة تظهر فيها توبه و يتبيّن فيها صلاحه وذكر أبو الخطاب هذا رواية لـ أحمد لأن ﷺ تعالى قال { إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا } وهذا نص فإنه نهى عن قبول شهادتهم ثم استثنى التائب المصلح ولأن عمر به لما ضرب صبيغا أمر بهجرانه حتى بلغه توبته فأمر أن لا يكلم إلا بعد سنة .

ولنا قوله عليه السلام : [التوبة تجب ما قبلها] و قوله [التائب من الذنب كمن لا ذنب له] ولأن المغفرة تحصل بمجرد التوبة فكذلك الأحكام ولأن التوبة من الشرك بالإسلام لا تحتاج إلى اعتبار ما بعده وهو أعظم الذنوب كلها فما دونه أولى فاما الآية فيحتمل أن يكون الإصلاح هو التوبة وعطفه عليها لاختلاف اللفظين ودليل ذلك قول ذلك قوله لأبي بكر : تب أقبل شهادتك ولم يعتبر أمرا آخر ولأن من كان غاضبا فرد ما في يديه أو ما نعا للزكاة فأدأها وتاب إلى ﷺ قد حصل منه الإصلاح وعلم منه نزوعه عن المعصية بأداء ما عليه ولو لم يرد التوبة ما أدى ما في يديه وأن تقييده بالسنة تحكم لم يرد الشرع به والتقدير إنما يثبت بالتوقيف وما ورد عن عمر في حق صبيغ إنما كان لأنه تائب من بدعة وكانت توبته بسبب الضرب والهجران فيحتمل أنه أظهر التوبة تسترا بخلاف مسألتنا .

وقد ذكر القاضي أن التائب من البدعة يعتبر له مضي سنة لحديث صبيغ رواه أحمد في الورع قال : ومن علامة توبته أن يتتجنب من كان يواليه من أهل البدع ويوالى من كان يعاديه من أهل السنة وال الصحيح أن التوبة من البدعة كغيرها إلا أن تكون التوبة بفعل يشبه الإكراه كتوبة صبيغ فيعتبر له مدة تظهر أن توبته على إخلاص لا على إكراه وللحال أن يقول للمتطاهر بالمعصية : تب أقبل شهادتك قال مالك : لا أعرف هذا قال الشافعى : كيف لا يعرفه

وقد أمر النبي A بالتوبة وقاله عمر لأبي بكر